

اتفاق تعاون بين الأسواق المالية في لبنان وفرنسا

سلامة: نعمل على تأسيس

سوق لتمويل القطاع الخاص



سلامة ورامكس يوقعان اتفاق التعاون

مع المؤسسات المماثلة، يعزّز الشفافية في داخل الأسواق المالية في لبنان». وأضاف: «إن التوقيع مع هيئة الأسواق المالية في فرنسا، خطوة على طريق بناء سمعة حسنة في التعاطي بالأوراق المالية اللبنانية. وتحضر هيئة الأسواق المالية في لبنان لإبرام اتفاقات مماثلة مع هيئات الأسواق المالية في الدول العربية ودول أوروبية مختلفة، وصولاً إلى الولايات المتحدة». ولفت سلامة إلى أنّ «لبنان سبق وتعاون في الكشف عن عمليات تحظر استغلال المعلومات التي كانت تحصل في الخارج، مستفيدة من القطاع المصرفي اللبناني». واعتبر: «أنّ استمرار تعاون لبنان في هذا المجال، كان موضع تقدير من قبل الهيئات الدولية التي أثنت على دوره في هذا الموضوع، مقدّرة حرص لبنان على سمعته وعلى الأموال الموجودة في القطاع المالي».

أعلن رئيس هيئة الأسواق المالية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنّ «هيئة الأسواق المالية في لبنان تعمل حالياً على تأسيس سوق جديدة لتمويل القطاع الخاص من خلال وضع أسس تؤمن الإدارة الرشيدة والشفافة في التعامل بكل الأدوات المالية التي تعود بالفائدة على الاقتصاد اللبناني عموماً وعلى المخرين خصوصاً». خلال توقيع اتفاق تعاون وتنسيق بين هيئة الأسواق المالية في باريس AMF ممثلة برئيسها جيرار رامكس، وهيئة الأسواق المالية في بيروت CMA في مقر الهيئة في باريس، لفت سلامة إلى أنّ «هذا النوع من الاتفاقات يساهم في دعم صدقية الأسواق المالية عبر تأمين أجواء مناسبة لسمعة الأسواق وبالتالي سمعة لبنان، ومن ضمن عمل هذا الاتفاق تبادل المعلومات ومكافحة العمليات اللاشريعية التي تحدث في الأسواق، كما هي الحال في دول العالم، ذلك أنّ تبادل هذه المعلومات

البناء

قطار: لتطبيق اللامركزية

وإعادة وزارة التخطيط

اعتبر الوزير السابق دميانوس قطار أنّ النظام السياسي والاقتصادي في لبنان هو «نظام هجين تنقصه منظومة قيمة وتشخيص لازمة الاقتصادية ومعرفة أسبابها وأهمها: ارتفاع كلفة الإنتاج، زيادة حجم الدين العام، وتجميد الرواتب منذ سنوات».

وخلال محاضرة نظمها جمعية خريجي الجامعة اللبنانية - كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال بعنوان: «هل يمكن الارتقاء بالنظام الاقتصادي في لبنان مع صعوبة تجديد نظامه السياسي؟» أشار قطار إلى «أنّ بحبوحة الستينات والسبعينات بقيت ذات طابع مالي ولم تنعكس على الهيكلة الاقتصادية، وقدرت خسائر الحرب اللبنانية المتراكمة في البنى التحتية بـ25 مليار دولار. وفي فترة ما بعد الحرب حصلت طفرة مالية واكبها تفعيل مجتزأ ومرحلي في الإعمار لم يولد فرص عمل أو يوجد انخراطات. أما أزمة النظام السياسي فتكمن في نظام الانتخابات الأكري البسيط الذي يعرقل المحاسبة»، وأضاف: «لقد اعتدنا على حل الأمور خارج النظام والمؤسسات، وبعاطفادي إننا نستطيع أن نطور نظامنا. أنا ضد الثورة والانتقال العسكري لأنهما يقبلان في لبنان بسبب النظام الطائفي ولأن الثورة تاكل أبناءها ومن الجائز أن تزيد الثورة الخراب أو تقرض نظاما عسكريتاريا».

وحذّر قطار بداية العمل لتطوير النظام. أولاً، عبر «تغيير نظام الانتخابات لأن الشعب اللبناني حالياً ليس مصدر السلطات، وعلينا التصويت بورقة بيضاء بداية للتعبير عن قوة ضاغطة مع خطة للوصول لنظام انتخابات يستطيع أن يربط الشعب بالسلطة. ثانياً، العمل على تعزيز القضاء ليمارس دوره كسلطة معاكسة ومستقلة أي منفصلة عن سائر السلطات لا أن يكون جهازاً تابعاً للسلطة التنفيذية. وعلينا الثقة بالقضاة الذين يحتكمون لضمائرهم بعد أن يبقى الجسم القضائي نفسه من الفاسدين». ودعا إلى «تطبيق اللامركزية الموسعة كما طرح في الطائف، إضافة إلى كونها تقرب المواطن من السلطة، فإنها أيضاً تعزّز وتغفل المسألة والمحاسبة، وتعزّز شبكات الأمان الاجتماعي». قالاً: «اليوم هناك 28 في المئة من الشعب أعمارهم تحت الـ25 سنة و9 في المئة من الشعب أعمارهم فوق الـ65 سنة».

ومن العفّن أن تبلغ نسبة هاتين الشريحتين 16 في المئة عام 2040. أي أنّ عدد الشباب المنتج والعامل سيتراجع. من هنا فإنّ جودة التعليم وارتباطها بسوق العمل في سلم الأولويات الاستراتيجية إضافة إلى كونها تساهم في تحقيق تكافؤ الفرص بمفهومه الإنساني الشامل وهي في صلب اقتصاد المعرفة والإنتاج والإبداع، ومن أولوياته الرئيسية: الأمن ومكافحة الإرهاب، الموازنة التي تساعد في الحد من الفساد، وتعزيز العلاقات مع شركائنا العرب والأوروبيين سياسياً واقتصادياً، والالتزام بالحيوية البيئية وبتحدياتها من النفط والغاز». ودعا قطار إلى «العودة للسلم القيمي، وإعادة وزارة التخطيط والتصميم التي أخذ دورها مجلس الإنماء والإعمار لكن في شكل مجتزأ».

سوق دمشق للأوراق المالية تغلق

على تداولات بقيمة 7.6 مليون ليرة

انخفض مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية 6.02 نقطة عن الجلسة الماضية وأغلق على قيمة 28,1244. وينسب تغير سالب قدرها 48.0 في المئة بحجم تداول 66958 سهماً موزعة على 48 صفقة بقيمة تداولات إجمالية بلغت 7.6 مليون ليرة.

وقد سجّل انخفاض سهم بنك سورية الدولي الإسلامي 91.1 في المئة، وسهم بنك قطر الوطني 88.1 في المئة، وسهم فرنسيسك 78.0 في المئة. بينما انغلق أسهم بنك الأردن والمصرف الدولي للتجارة والتمويل وبنك عودة وبنك سورية والمهجر مساوية سعر إغلاق جلسة التداول السابقة.

كذلك جرى إيقاف سهم الشركة المتحدة للتامين عن التداول لحين تزويد السوق بنسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية للشركة في حين لم تتم أي صفقة على باقي الشركات المدرجة في السوق.

ولا يزال سهم الشركة الهندسية الزراعية للاستثمارات «نماء» خارج التداول عملاً بأحكام نظام قواعد وشروط الإدراج لحين استكمال إجراءات الإفصاح الخاصة بالشركة، بينما بقي سهم بنك الشرق والشركة الوطنية للتامين خارج التداول إلى حين تزويد السوق بنسخة عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك والشركة.

كابلات دمشق تحقق أرباحاً

بقيمة 1.5 مليار ليرة

أعلن المدير العام للشركة العامّة لصناعة الكابلات في دمشق أنّ الشركة حققت ربحاً فعلياً للعام الماضي وصل إلى 15.1 مليار ليرة سورية وقامت بتوزيع حصة العمال من الأرباح والبالغة 8.10 مليون ليرة لتبلغ حصة العامل نحو 33 ألف ليرة.

وأوضح مدير الشركة محمد بكر في تصريح لوكالة «سانا» السورية أنّ الشركة أنتجت خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي نحو 1600 طن من الكابلات، بمختلف أنواعها، بلغت قيمتها 075.3 مليار ليرة سورية وبنسبة تنفيذ بلغت 179 في المئة من خطتها لهذه الفترة والبالغة 716.1 مليار ليرة. مبيّناً أنّ الكميات المباعة خلال هذه الفترة بلغت 1232 طناً ووصلت قيمتها إلى نحو 528.2 مليار ليرة في حين سجلت مخازينها نحو 1089 طناً تبلغ قيمتها نحو 093.2 مليار ليرة مرتفعة عن مخازين بداية العام بنحو 368 طناً.

وأكد مدير الشركة أنّ بعد تامين حاجات الشركة من المواد الأولية لم تعد تواجه مشكلة في الإنتاج ضمن الإمكانيات والطاقات المتاحة، لافتاً إلى الطلب الكبير على منتجات الشركة من قبل القطاعين العام والخاص نظراً إلى جودتها العالية مقارنة مع ما هو موجود من المنتجات المماثلة في السوق المحلية.

وكانت الشركة أنتجت العام الماضي نحو 4618 طناً من مختلف الكابلات والقياسات وصلت قيمتها إلى نحو 741.5 مليار ليرة وباعت 4838 طناً بقيمة 767.5 مليار ليرة.

ندوة مكافحة الفساد: لتعزيز ثقافة

الإنتاج كبديل لاقتصاد الريع

أوصت ندوة «مكافحة الفساد وإعاقبة التغيير والتطور في العالم العربي» بتعزيز ثقافة العمل والإنتاج كبديل من اقتصاد الريع واعتماد المساءلة والمحاسبة كمدخل للإصلاح الذي يشمل التشريع وحسن التنفيذ. ولفتت الندوة إلى «الضرورة والحاجة الماشة إلى إعادة النظر في صناعة القانون والتشريعات في البلدان العربية بما يؤدي إلى تحسين آلية إصدار التشريعات من جهة، وتأمين قيام السلطة التنفيذية بحسن تنفيذ القوانين والالتزام الكامل بزماتها تنفيذياً». ودعت إلى «مناهضة الفساد من طريق إصلاح النظم المالية والاقتصادية والمالية والمصرفية في بلداننا، وتأكيد ثقافة العمل والإنتاج كبديل من اقتصاد الريع، معتبرة أنّ «المساءلة والمراقبة والمحاسبة هي المدخل الرئيسي للإصلاح، والمنهجية المتوخاة للوصول إلى النظام الديمقراطي والعالدي».

وبحثت الندوة «في سبل حماية الحياة الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية في أقطاننا، وتوصلت إلى أنّ أخطر ما يهدد أمن الإنسان العربي هو الصراع على الهويات في مختلف أشكالها المذهبية والطائفية والأثنية». وأكدت «دور النخب المثقفة في المجتمع، فعليها بفع عائق وضع وتعديل السلوك الاجتماعي والسياسي كما في الرقابة المسؤولة على سلطات الدولة».

وركّز المشاركون في ضرورة إعادة إنتاج المكون البشري والإنساني في المجتمع، واعتبروا أنّ «الأفضل تعبير عن التغيير والتقدم في مجتمعنا هو الوصول إلى مجتمع يرتكز على قاعدة معرفية متكاملة تتصل وتواصل مع الحضارات المحيطة بها وترتكز على العلم والتكنولوجيا في كل مساراتها». وأكدت الندوة «أنّ تشعب مهمة مكافحة الفساد وما تواجهه من صعوبات سوف يشكل حافزاً لتفعيل التزام المنظمة العربية في أعمالها العقلية من طريق توسيع نشاطها والتركيز في دور جيل الشباب في مجتمعنا تحقيقاً للتغيير المنشود».

هل وصلت لجنة التنسيق النقابية

إلى الحائط المسدود؟

■ د. أحمد ل.

الطلاب لضياح سنة من عمرهم وتقويت فرصة كبيرة عليهم لوضع خطوتهم الأولى على طريق مستقبلهم الجامعي والمهني، أي ما يتعلق بمسار حياتهم المستقبلية.

لقد حاولت اللجنة الإيحاء بأنّ المحاولة الأخيرة استطاعت أن توفر مبلغ 800 مليار ليرة لبنانية كانت لو أقرت لتوزع على ما يقارب 150,000 / موظف وعائلاتهم، وما سيكون له من آثار إيجابية على مستواهم المعيشي من جهة، وأيضاً على المستوى الاقتصادي لجهة إنعاش الحركة الاقتصادية والإنمائية، وهي لا تشكل في الواقع أكثر من زيادة واحد في المئة على ضريبة T.V.A التي تفرسها اللجنة سيوّم ما يقارب 50 في المئة من هذا المبلغ الإضافي الذي حذف من السلسلة، وأدى إلى هذا الموقف التصادمي بين تقرير اللجنة ومواقف لجنة التنسيق النقابية التي ستؤدي إلى نتائج سلبية غير معروفة.

يضاف إلى ذلك أنّ تقرير اللجنة حاول أن يوحي أنّه جاء متوازناً بين هيئة التنسيق النقابية وبين الهيئات الاقتصادية، إلا أننا نلاحظ أنّ إحدى الهيئات تعتبر أنّ ما اقترحتة اللجنة الفرعية سيكلف 13 في المئة إضافة عجز في المالية العامة، على رغم أنّ تقرير اللجنة أكد تأمين التغطية المالية من خلال الإيرادات التي اقترحتها مع الإصلاحات المقترحة ما يدلّ فعلاً على أنّ الهيئات الاقتصادية تحرص على إبقاء التبعية دائماً إلى هيئة التنسيق ولو كانت هذه «الميني سلسلة» ستحرم أعضاء هذه الهيئة المعنية حقوقها المعترف بها مهما كلف الأمر، ما يؤكّد لنا أنّ الهدف من الهيئات الاقتصادية هو عدم قبولها بأي تنازل ولو عن أي جزء من أرباحها الباهظة، وهذا في حدّ ذاته يدفع باتجاه الوصول إلى الحائط المسدود، مع اقتراحنا على هيئة التنسيق بأن يكون هناك إعادة درس لموقفها من الإضراب المفتوح والعمل على القبول مرحلياً ببعض الحلول الوسط لإفقاذ العام الدراسي للطلاب، والبقاء على استعداد للتابعة النضال للوصول إلى حلول تكون مقبولة من الجميع.

يجدر بنا أخيراً القول إنّ هيئة التنسيق مدعوة إلى التنبّه من محاولات كثيرة ستجري للتفريق بين مكوناتها من داخل ومعايير كثيرة، ما يؤدي إلى انقسامها والدخول في مهامات الحقوق المنقوصة لبعض والمكتملة لبعض آخر، فحذار حذار حذار...

بعد أن دخل الانقطاع غير المنتظم للكهرباء أسبوعه الثالث

أهالي مركبا يعترضون أمام المعمل

رفضاً للتقنين القاسي

المنطقة وبين القيمين على معمل مركبا وزيادة التقنين على المنطقة، بأنّ مخزون المياه في البحيرة وصل هذا العام في حذد الأقصى 600 مليون متر مكعب، في مقابل 200 مليون متر مكعب العام الماضي.

وأضاف: «إنّ ري موسم المزروعات الذي يمتد من القرون حتى جب جبنين هذا العام، متوقف بسبب قلة المتساقطات وعدم قدرتها على ضخ المياه باتجاه المنطقة بسبب ضعف الكهرباء الذي يشككي منه جميع المواطنين، كما أنّ كمية المياه القليلة في بحيرة القرون لا تفي لزراعة وتوليد الطاقة. وقد وجدنا أنّ مؤسسة كهرباء لبنان لا تملك القدرة على تغطية الحاجة من الكهرباء للمنطقة».

ولفت الحجاج إلى أنّ خط (مخرج) مشفرة يحتاج إلى 9 ميغواط من الكهرباء، وخط (مخرج) سحمر يحتاج إلى 6.5 ميغواط، إذا فإنّ منطقة البقاع الغربي التي تتغذى قراها من معمل مركبا بحاجة إلى 15.5 ميغواط لتغطيتها، وما نننتجه نحن اليوم هو 2.5 ميغواط فقط. أما مصرف المنطقة من المياه فهو 130 ألف متر مكعب يومياً.

ضاهر

وكشف رئيس بلدية القرون يحيى ضاهر عن اتفاق حصل سابقاً بين البلديات والفاعليات في

البقاع – أحمد موسى

تتغذى حوالي أربع عشرة قرية أو يزيد من محطة مركبا الكهربائية. وقد صارت هذه القرى «فجأة» بلا كهرباء ولا مياه لأسبوع الفتره على التوالي، بسبب ارتفاع عدد ساعات التقنين إلى حدود تتجاوز الأربع عشرة ساعة أحياناً، ما خلف خسائر كبيرة نتيجة توقف مئات المصالح والمؤسسات الصناعية والحرفية والمؤسسات الصناعية والمحال التجارية. ثماني ساعات على الأكثر، هي حصة بلدات البقاع الغربي وراشيا الوادي من التغذية الكهربائية غير المنتظمة، يقابلها أربع عشرة ساعة أو أكثر من التقنين اليومي الذي دخل أسبوعه الثالث.

وقد أجرى رؤساء بلديات المنطقة اتصالات متكررة ومتعددة بمسؤولين في مؤسسة كهرباء لبنان، من دون أن يحصلوا على إجابات وافية لهذا التقنين الفجائي، كما عقدت لهذه الغاية اجتماعات متكررة لم تسفر سوى عن وعود فارغة من أي اقتراحات للحل.

وبعد أن ضاقوا ذرعاً بهذا الوضع، نفذ رؤساء بلديات ومخاتير وفاعليات القرى والبلدات في البقاع الغربي والتي تتغذى بانتاير الكهربائي من معمل مركبا اعتصاماً أمام المعمل.

الحاج

وعّل المهندس محمود الحاج



الأهالي يعترضون أمام معمل مركبا

أطلقت رئيسة لجنة مهرجانات بيبيلوس الدولية لطيفة اللقيس في مؤتمر صحافي، برنامج مهرجانات بيبيلوس الدولية لصفيف 2014.

في حضور وزيرى السياحة ميشال فرعون والثقافة ريمون عريجي، والاعلامية ومهتمين. تحدثت اللقيس مؤكدة أنّ «المهرجانات منذ انطلاقتها تسعى إلى اختيار أفضل البرامج الدولية وتقديم أهم البرامج الفنية ذات القيمة الثقافية العالية».

ولفتت إلى أنّ «مهرجانات بيبيلوس مؤسسة لا تبغي الربح ومدفها ثقافي سياحي اجتماعي اقتصادي

تؤمن باستمرارية وجه لبنان الحضاري مهما كانت الظروف، بدليل استمرارية العمل رغم جميع الصعاب». كما أكدت أنّه «من أهم أهداف المهرجانات تحريك العجلة الاقتصادية في مدينة جبيل، وفي القضاء بكامله برعاية وتعاون رثيى وأعضاء المجلس البلدي لمدينة جبيل والمؤسسات السياحية والاقتصادية والجمعيات الاهلية في القضاء».

بدوره، هنا فرعون مدينة جبيل بتسلمها جائزتي أفضل مدينة سياحية عربية لعام 2013 و Pomme d'Or. ونوّده بعمل لجنة



من مؤتمر اطلاق مهرجانات بيبيلوس الدولية

«هوج» النرويجية تفوز بمناقصة تزويد مصر

بأول سفينة عائمة لاستقبال الغاز المسال

بتسليم وحدتين لكل من إندونيسيا وليتوانيا». وتتوقع مصر استمرار استيراد الغاز لمدة أربع سنوات مقبلة، وهي تواجه حالياً عجزاً في الغاز يقدر بنحو 750 مليون قدم مكعب يومياً، لتغطية حاجات محطات الكهرباء والمصانع.

ولفت رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر جابر الدسوقي إلى «أنّ وزارة الكهرباء ستستطيع توفير كميات الكهرباء التي تكفي استهلاك المواطنين، من دون قطع الكهرباء بدءاً من شهر أيلول المقبل، موعد بدء عمل السفينة.

وفي وقت سابق توقع مسؤولون حكوميون أنّ يصل استهلاك الكهرباء إلى 29 ألف ميغawat خلال الصيف المقبل فيما تصل كميات الكهرباء المولدة لنحو 25 ألف ميغawat فقط، بسبب نقص كميات الوقود. وأشار هؤلاء إلى أنّ سيناريوهات انقطاع الكهرباء خلال الصيف المقبل يتوقف على الكميات التي سيتم توفيرها من الوقود شاملاً الغاز والمازوت والسولار.

وتعاني مصر من تراجع إنتاج الغاز، وعدم كفايته للوفاء بحاجاتها المتنامية في قطاعي الكهرباء والصناعة، وتدفع مصر للشركات المنتجة للغاز من الحقول البحرية ما بين دولارين وثلاثة دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية بحسب تقديرات الصناعة، بينما يزيد السعر في بريطانيا عن عشرة دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية حالياً.

وتتردد شركات الاستكشاف والإنتاج العالمية في تطوير حقول الغاز غير المستغلة في المناطق البحرية المصرية لأسباب منها تدني السعر الذي تدفعه لها الحكومة، والذي بالكاد يغطي تكاليف الاستثمار.

فازت شركة «هوج» النرويجية بمناقصة لتزويد مصر بأول سفينة عائمة لاستقبال شحنات الغاز المسال المستوردة وإعادته إلى حالته الطبيعية. وأشارت وزارة النفط المصرية في بيان إلى أنّ الهدف من التعاقد مع الشركة النرويجية هو «تغطية جانب من حاجات محطات الكهرباء من الغاز الطبيعي خلال الفترة المقبلة». وتسعى مصر بشتى الطرق إلى توفير مصادر الطاقة اللازمة للبلاد لتشغيل محطات الكهرباء، بعد انقطاع متكرر للتزويد خلال فصل الصيف في السنوات القليلة الماضية في بلد يبلغ استخدام مكيفات الهواء فيه ذروتها بين شهري أيار وأب.

ويوفر حدا أقصى 500 مليون قدم مكعب يومياً. وتتوقع مصر مع شركتي «غازبروم» الروسية و«إي. دي. إف» الفرنسية على تزويد نحو 12 شحنة من الغاز المسال للبلاد بداية أيلول المقبل. وهي تتفاوض حالياً مع شركة «سوناطراك» الجزائرية على تزويد شحنات من الغاز.

وكشفت وزارة البترول المصرية «أنّه يجري الآن الانتهاء من تجارب التشغيل الأولية للسفينة في حوض بناء السفن في كوريا الجنوبية تمهيداً لمغادرتها ووجودها في ميناء عين السخنة أول أيلول المقبل.

وأفاد رئيس شركة «هوج» سفاينغ ستولا أنّ السفينة المؤجرة لمصر تعدّ أفضل وحدة لاستقبال الغاز المسال وتخزينه وإعادةه لحالته الغازية مرة أخرى. وهي الأكثر تطوراً في مجال السفن المتخصصة في هذا المجال». وأضاف: «إنها الثالثة من نوعها، بعد أن قامت الشركة